اثر النزاعات الداخلية على تمزيق الدولة القومية

م. سهاد صالح الدلي

كلية التربية للعلوم الصرفة – جامعة كربلاء

الكلمات المفتاحية: النزاع. الدولة القومية. الصراع. الأقليات

الملخص:

تعد النزاعات الداخلية من اهم الظواهر التي تكاد لا تفارق اي من الدول بمختلف انواعها وتأريخها وقوتها ،هذه النزاعات التي بالتأكيد تؤثر سلبا في كل مفاصل الدول وانظمتها الاجتماعية والسياسية ومؤسساتها وعملها وقوتها، لذلك كان من المفيد التعرض بجانب معين لهذه النزاعات وهي النزاعات الداخلية ومعرفة تأثيرها على مفاصل الدولة وخاصة الدولة القومية التي تكاد ان تكون من اكثر انواع الدول تضررا من هذه النزاعات لما لها من ثاثير على تفككها وتميعها بل وحتى نهايتها لذلك فان هذا البحث كان قد عرف النزاع وفرقه عما يشتبه به من المصطلحات وتطرق الى أنواعه المختلفة وحسب ما صنفه الباحثون ثم كان لابد من دراسة مختلف العوامل الداخلية والخارجية والعوامل الدولية ،التي قد تكون سببا مهما لوجود هذه النزاعات واذكائها وشدتها وتأثيراتها المختلفة على وجود الدولة القومية كذلك تطرق البحث الى تأثيرات هذه النزاعات على نظام الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والانساني، ثم خلص الى مجموعة من النتائج والتوصيات فقد تطرق البحث الى العديد من المصادر تنوعت ما بين الكتب والاطاريح والمنشورات والدوريات كذلك خلص البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات.

المقدمة:

تشير نظريات علم اجتماع المعرفة ،ان ظهور مفهوم معين او سقوطه، لا يتم بمحض الصدفة، بل نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن هنا فأن ظهور مفهوم الدولة القومية كان محصلة عوامل كثيرة خصوصا بعد ان اصبح هذا المفهوم في القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين محور اهتمام ،في البحث الاجتماعي والسياسي، ليس في البلاد العربية فحسب وانما في العالم اجمع، ومع ذلك فانه لايزال صعبا الأتفاق على محددات ومعرفات واضحة لهذا المفهوم لكونه يرتبط اغلب

الاحيان، بمشاكل النزاعات الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار والأمن المجتمعي، بل صنفه الكثيرون بأنه نتاج للحرب والانقسامات .وفي عصرنا هذا والذي يشهد انهيارا للتجارب القومية، استعاد الكثيرون مجموعة المفاهيم القومية في دولهم ولاسباب مختلفة ولغايات عدة، اذ يؤكد الباحثون الغربيون على خصوصية التجربة الغربية في بداية تكون الدولة القومية ،وتناسوا تعاملها مع الدول الأخرى بالاستعمار والاحتلال بحجة التدخل الأنساني لوقف النزاعات العرقية والدينية ولحماية الأمن الدولي من مخاطر النزاعات والعنف.

إن النزاعات الداخلية تتضمن خصائص معقدة ومركبة فهي تحدث لاسباب سياسية واقتصادية وثقافية وأجتماعية وعرقية ودينية، ولها مسببات من الداخل والخارج ولها جذور قديمة ومنها حديثة، ولذا فإن دوافع هذه النزاعات الداخلية تتجانس وتختلط مع هذه الخصائص المعقدة بكل اتجاهاتها واسبابها وخصائصها المشار إليها. وتعد النزاعات الداخلية ظاهرة دولية ترتبط ب"الإنسان ذاته" في مختلف بقاع العالم وقاراته، ومنها العالم العربي، كما إن اشكالية التنوع والتعدد، هي ظاهرة ملموسة وواضحة، ونجدها عند كافة الشعوب والدول والتجمعات الأنسانية. لذلك فمن الطبيعي ان تنشأ الاختلافات الفكرية وتتبعها الاختلافات في الأراء والمعتقدات ولاشك ستنشأ سلوكيات مختلفة للافراد تتحول الى نزاعات ويأتي خطر هذه النزاعات عندما تتحول الى اعمق من ذلك بكثير وتأثر سلبا على التكوين الداخلي للدولة وتجرها الى التفكك والانقسام وربما ادى بها الى التمزق والفشل .

تلقي هذه النزاعات بضلالها على امن الدول واستقرارها لاسيما تلك الدول ذات القومية الواحدة او تلك التي تدعي انها قومية بغية اضافة خصوصية معينة على شكلها وتوجهها السياسي، وقد تكون هذه الصبغة القومية احد اهم الاسباب الموجبة للنزاع وخاصة النزاع الداخلي .

وابتعد البحث قدر الامكان عن الأشارة العميقة الى الأمثلة حول نزاعات الدول تحاشيا لذكر البعض وعدم ذكر البعض الاخر كذلك حتى لا يدخل البحث في تفاصيل اخرى بعيدة عن جوهر الموضوع والاختصاص وحتى لا يتشعب في التفاصيل الاخرى قد تتسع وتخرج عن البناء الفكري للموضوع .وبقي في الاطار النظري والفكري الا ما ندر.

أهمية البحث:-

تلقى النزاعات الداخلية اهتماماً خاصاً من القوى الدولية والإقليمية وذلك للأهمية الإستراتيجية لتاثيراتها الخطيرة على الدولة بشكل عام والدولة القومية خاصة ومصالحها، كذلك فان ازدياد خطورة وأثار هذه النزاعات على استقرار وأمن المجتمع الأقليمي والدولي،

مما يدفع الباحثين في العالم للدراسة والبحث عن على أهم الدوافع المسببة لهذه النزاعات و دوافعها ومحركاتها، وبالتالي تأثيرها على الدولة القومية ،ومع ازدياد الحاجة الى الدعوة للحفاظ على البنية القومية وسط الانفتاح والعولمة وضياع مرتكزات هذه القومية وسط موجة هائلة من الاندماج والتجانس والتلاقح الثقافي والحضاري تبرز المؤثرات الدولية والتي تشكل عاملا مهما في تأثيرها ورغبتها في مد وتقوية وتوسيع سيطرتها على مناطق نفوذها وهيمنتها ،لتبرز لنا مشكلة رغبة هذه القوى في اعادة ترتيب منطقة الشرق الاوسط ومناطق أخرى ،من جديد ليتسنى لها الدخول بشكل اخر واعادة ترتيب مكامن نفوذها وقوتها ،هذا الترتيب الذي يتخذ عدة اشكال يتراوح من التدخل السياسي والعسكري واستخدام القوة ،الى التدخل لفرض معاهدات واتفقيات امنية، الى سيطرة وهيمنة اقتصادية ومالية ،لذلك كان مهما التركيز على عوامل التأثير على مسببات ومنابع النزاعات للحد منها وانهائها قبل ابتلاع الدولة القومية ونهايتها .

إشكالية البحث :-

تكمن الإشكالية في البحث الى نزوع هذه الظاهرة نحو العنف والصراع الذي يمكن ان يشكل تغيير في الهوية للدولة القومية وتهديد دولي لمبادئ النظام العالمي الرامي الى سيادة الامن والسلام .وكذلك مدى خطورة هذه النزاعات في تفكك الدول وتبدلها وربما نهايتها .الأشكالية الاخرى هي ان هذه النزاعات تكاد تقضي على ماتبقى من معالم الدولة القومية والوشائج المشتركة فيها خلال دخول العالم الى انظمة سياسية جديدة ليس وجود الدولة القومية افضل ما فيها .

هيكلية البحث:-

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين رئيسيين وكل مبحث قسم الى مطالب، اذ تضمن المبحث الاول دراسة المفاهيم العامة للموضوع وتعريف النزاعات الداخلية وتعريف الدولة القومية في المطلب الاول ثم تناول المطلب الثاني، التأصيل التاريخي للنزاعات وانواع النزاعات داخل الدولة القومية، وما يشتبه معها من المفاهيم وتضمن المبحث الثاني، أثر العوامل الداخلية والخارجية ونتائجها على الدولة القومية والتي تؤدي الى النزاعات فيها، في المطلب الاول. وتناول تلك النزاعات ونتائجها السياسية والاقتصادية والانسانية على الدولة القومية في المطلب الثاني، ثم انتهى البحث واهم النتائج والتوصيات والخاتمة.

المبحث الاول: ماهية وأنواع النزاعات الداخلية وتعريف الدولة القومية

تمثل النزاعات مع اختلاف أسبابها وتداعياتها ، ظاهرة ديناميكية في الحياة البشرية، وليست وليدة العصر الحديث، وانما رافقت الحياة البشرية عبر العصور، وفي جميع المجتمعات، وهي تتخذ أشكالا عديدة، وتحدث في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية، سواء في الاقتصاد أو في السياسة أو الدين أو المعايير الأخلاقية أو الطبقات الاجتماعية أو المهنية، وغالبا ما تكون ذات تأثيرات مدمرة حينما تكون النزاعات مسلحة اذ انها سوف لا تقتصر في تداعياتها على الحاق الاضرار بالافراد والاموال والبنى التحتية وانما قد تؤدي الى انهيار تكوينات الدولة وتأكلها وبالتالي تفكيها .

المطلب الاول: مفهوم النزاعات الداخلية والدولة القومية

تطرق هذا المطلب تعريف النزاعات الداخلية لغة واصطلاحا وكذلك تناول تعريف وماهية الدولة القومية

اولا : تعريف النزاعات الداخلية

يعرف النزاع لغة بالخصومة ، ونازعه منازعة أي جاذبه في الخصومة، وبينهما نزاعة بالفتح أي خصومة في حق، (الرازي، 1981)، يقول تعالى ﴿فلا ينازعنك في الأمر وادع إلى ربك﴾ سورة الحج (القران، 2000)، ونازع فلانا على الأمر او في الأمر أي خاصمه، جادله، غالبه، ونازعه في حقه، ونازع إخوته ، أو نازعه على ملكية الضيعة (عمر، 2008) ويقال أيضا تنازع القوم في الشيء أي أختلفوا، وتخاصموا (معلوف، 1960) ، والنزاع هو ترجمة لكلمة " conflicts " الفرنسية ، و " conflict " الانكليزية وهما من أصل الكلمة اللاتينية " conflict us (السود، 2007)، والتي تعني الصدام، أو الدخول في معركة ، نزاع، صدام ، تضارب، شقاق، قتال (عمر، 2008)، فالنزاع هو " صدام " بين شخصين أو بين مجموعتين أو بين طائفتين أو بين شعبين أو بين أمتين ، والدخول في نزاع مع إنسان آخر يعني " الاصطدام " به كما نصطدم بعقبة في الطريق (جان مولي مولر و ترجمة محمد علي عبد الجليل، 2005) . ما من حيث الاصطلاح فيستخدم بمعان عدة ، ، فقد ورد تعريف النزاع في دائرة المعارف الأمريكية بأنه : "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الذي يتولد من التعارض أو عدم التوافق بين حاجتين أو رغبتين أو أكثر من حاجات الفرد أو رغباته والنزاع يشير الى تنازع الارادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها التي تؤدي الى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة اختلافية أكثر منها توافقية" (مقلد، نظريات السياسة الدولية ، 1989) فالنزاع الذي ينشأ بين مجموعات وقوى سياسية في دولة واحدة

لا يعد نزاع دولي، بل نزاع داخلي يخضع للقانون الداخلي للدولة، وقد يمتد الى القانون الدولي الانساني، ويعرف النزاع الداخلي بأنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الافراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، تنخرط في تعارض (البصراتي، 2019) واسع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لان كل من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك، لذا يعرف النزاع الداخلي أيضا "بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل .وتعد النزاعات الداخلية التي تستخدم السلاح داخل الدول تعد هذه النزاعات قديمة قدم الدولة، تغذيها اسباب عديدة، أوهي، حرب أهلية تهدف إلى القضاء على النظام القائم وتغييره بأخر، أو نزاع مسلح بين جماعتين متعارضتين أو أكثر، تريد الوصول إلى سدة الحكم، وغيرها من النزاعات بما في ذلك النزاعات المسلحة غير الدولية، التي تختلف صورها وتتعدد ولكنها تشترك في الاثار المدمرة وثقل حصيلة الضحايا،مثلا، تتعدد مسببات النزاع في الدولة العربية ما بين دينية او سياسية او عرقية او اقتصادية (صبري، 1991)، كذلك هناك من يرى ان النزاعات هي تحول فجائي في السلوك المعتاد يقود الى تداعي سلسلة من التفاعلات ترتب عليه موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح تسبق الحروب لكن لا تؤدي كلها الى الحروب (عليوه، 1997)، ويمكن تأكيد الرأي بان النزاع (يحدث نتيجة تضارب او تصادم بين اتجاهات مختلفة او عدم توافق في المصالح بين طرفين او اكثر مما يدفع هذه الاطراف الى عدم القبول بالوضع القائم وتغيره) (متي، 1985، صفحة 327) لانه اقرب الى تطبيقات الواقع فلو كان هناك توافق في الروى والاتجاهات لما حدث التنازع . والنزاع الداخلي قد يكون ديني لان اسبابه دينية مثل النزاعات التي تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، سواء كانت الاديان سماوية أو غير سماوية كالدين الاسلامي، والمسيحي، واليهودي، والهندوسي، او مثل النزاعات التي تنشب بين أتباع المذاهب التي تتبع دينا واحدا مثل النزاعات بين الكاثوليك والبروتستانت في الدين المسيحي، وبين السنة والشيعة في الدين الاسلامي، أو التي تحدث بين أتباع المذهب الديني الواحد، كالنزاعات بين المعتدلين والمتطرفين في المذهب السني. (البشير، 2009، الصفحات 55-56)، كما عرف النزاع الداخلي "بانه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الافراد سواء كانت قبيلة او مجموعة عرقية او لغوية او ثقافية او دينية او اجتماعية او سياسية ،تنخرط في تعارض مع مجموعة او مجموعات اخرى ،وان كل من هذه المجموعات تسعى لتحقيق اهداف متناقضة فعلا او تبدو كذلك. (اسماعيل، 2014، صفحة 38) .

ثانيا :- تعريف الدولة القومية: أن القومية اصطلاحا تعرف بانها حركة فكرية من اهم اهدافها الوصول للاستقلال ووحدة الهوية، ويعتقد ابناءها ومعتنقيها انهم يشكلون امة او انهم سيصبحون أمة في الأجل القادم اذ تجمع بينهم مشتركات مختلفة .لذا فان الدولة القومية هو ان يتحقق للعنصر البشري عامل التجانس المهيأ للوحدة الوطنية من الداخل في اللغة والأصل العرقي او كلاهما معا وكذلك عامل وحدة المصير.(الهدى و حبيب نسيمة، 2020)

الدولة القومية حسب تعريف كوبان (Cobban) في تحريه عن شكلها ووجودها التأريخي فيقول (الشعوب العربية انتقلت مباشرة من مرحلة القبيلة الى الدولة الامبراطورية متجاوزة مرحلة الدولة القومية) (Alfred, 1969) ،بينما يرى برتران وبيرنيوم ،ان الدولة القومية كانت قد تشكلت بطريقة متدرجة ومحسنة اشكال الانماط السياسية السابقة وعارضة نفسها كنموذج وحيد يمكن نقله الى خارج الامكنة التي تبلور فيها تدريجيا .ان مفهوم الدولة القومية يقوم على اساس الجمع بين مفهوم الأمة ككيان طبيعي والدولة كاطار سياسي وتنظيمي ينبع من ذات الأمة نفسها ويعبر عن اهدافها ،الأمر الذي يجعله بالضرورة متوافقا ومتناسقا وربما منطبقا مع امكانياتها ومعطياتها.

تعرف اليونسكو ،الدولة القومية أنها التماسك بين الحدود والعرق والثقافة مع تأكيدها على ان هذا قد يكون لا وجود له ،ويرى رينان ان الدولة القومية هو انتقاء شعوب من اصول مختلفة في اقليم ،ورغبة الى مجموعة من القيم المشتركة فأن الانسان هنا يعلن عن قوميته بنفسه ويتواصل في قالب مشترك على اساس الطواعية والاختيار الحر. (غزال، 2008).ان الدولة القومية هي تجمع للافراد الذين لديهم وعي جماعي بالانتماء الى هوية وأصل معين ومحدد. ينتج عن ذلك ما يعرف بالنزعة القومية ،وهي ايديولوجيات ثقافية وسياسية للحداثة، واداة حاسمة لتحقيق تحول كبير في حال المجتمع التقليدي الى المجتمع الصناعي والدولة الحديثة والتي ترتبط بالفلسفة العقلانية . (عادل، 2016)

المطلب الثاني: التأصيل التاريخي للنزاعات الداخلية وأنواعها وتمييزها عما يشتبه بها من المفاهيم

تطرقت في هذا المبحث، التأصيل التاريخي للنزاعات الداخلية وكذلك انواع هذه النزاعات في الدولة القومية، و تميز النزاعات الداخلية عن المفاهيم ذات الصلة والتي تتداخل من حيث معانيها، مع معنى ومفهوم النزاع الداخلي و كما يلي:-

اولا :-التأصيل التاريخي للنزاعات الداخلية

وجدت الاختلافات بين حالات النزاع المسلح في الدولة حتى قبل ظهور الدولة القومية كمفهوم في القانون الدولي، كما ان الدين كان سببًا لمعاملة الاعداء الذين ينتمون لدين آخر بطريقة مختلفة، وأيضا لمنح أولئك الذين يتجرأون على تحدي سلطة الملوك معاملة خارج حدود أي قانون. وكانت الحروب ضد الملوك الاخرين الذين ينتمون إلى الدين نفسه أي الحروب بين الانداد، هي فقط "الحروب الحقيقية"* وبالتالي كانت الحالات الوحيدة الخاضعة للتنظيم. (عيسى، 2017) ومع نشأة الدولة القومية، كان الحق في شن الحرب بمثابة السمة الرئيسية للسيادة. ولذا فأن الدول لا تعتبر شن الحرب تُشكل مشكلة بالنظر للقانون الدولي، ولا يمكن لاي دولة – باسم السيادة- أن تتحدى شرعيَّة سيادة الدول الاخرى ، ونظرًا لان الدول ذات السيادة هي وحدها التي يمكنها شن الحرب، كان النزاع المسلح غير الدولي يُعد واقعًا في نطاق القانون الدولي(وبالتالي قوانين الحرب) ، الا في الحالات التي تشبه فعال الحرب الدولية. وعلى هذا النحو، كان الاعتراف بحالة الحرب السبيل الوحيد لجعل قوانين الحرب تنطبق على الحالات غير الدولية، ولكن إذا كان هذا هو الحال، فإن الاطراف المتحاربة توضع على قدم المساواة مع الدولة ذات السيادة والثوار الذين حصلوا على اعتراف بأنهم محاربون. وعليه فقد عرف القانون الدولي التقليدي إلى جانب الحروب الدولية التي تنشب بين الدول حروبا أخرى تكون داخل إقليم الدولة، تحت تسميات مختلفة: مثل الثورة والعصيان والتمرد والحرب الاهلية .وهي تعني في مجموعها ما يعرف اليوم في القانون الدولي المعاصر بالنزاعات المسلحة غير الدولية. كانت النزاعات المسلحة غير الدولية بمختلف صورها في ظل القانون الدولي التقليدي وقبل ظهور فكرة الاعتراف بالمحاربين من المسائل الداخلية، التي تخضع للقانون الداخلي للدولة

* الحروب الحقيقية وفق ما جاءت في المصدر ذاته يقصد بها تصنيف الحرب اتي تشن بين دولتين ذات سيادة ولا يعد النزاع المسلح الداخلي بين اقليم تابع للدولة ولا الحرب الداخلية بين طائفتين من ضمنها كما انها وردت بهذا المصطلح لتمييزها وفق القانون الدولي (عيسى، 2017، صفحة 9)

التي وقع النزاع المسلح على إقليمها في حين تطبق أحكام القانون الدولي على النزاعات المسلحة الدولية، وتخضع لقانون الحرب بوصف الدولة شخص القانون الدولي التقليدي الوحيدة آنذاك. هذه النظرة التقليدية هي التي سببت عدم للتفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية حتى في القانون الدولي المعاصر والتي كان من آثارها أن بقيت

النزاعات المسلحة غير الدولية خارج إطار القانون الدولي إلى غاية منتصف القرن العشرين، (عيسى، 2017، صفحة 9) ولذلك جاء تعريف النزاع الداخلي خلال هذه الفترة التاريخية والتي اتسمت بتصاعد المد القومي في مناطق عدة من العالم، بأنه "التنازع بين مجموعات مختلفة عرقيا، او سياسيا، او دينيا، هذا التنازع يؤدي الى خلافات وسلوكيات تقوم بها هذه المجموعات، تربك الحياة اليومية للمجتمع، ولكن ممارساتها هذه لا تمنع حقيقة وجود أسباب وغايات ومطالب منطقية تقف وراءها، كما هو الحال في مطالب العديد من الاقليات او المكونات الدينية والعرقية.

ثانيا : انواع النزاعات الداخلية في الدولة القومية

تصنف النزاعات عبر مسارات عدة لكن مجمل مايمكن رصده ان هناك عدة اشكال متشابهة للنزاعات الداخلية في الدول القومية ومن اهمها :-

1-النزاعات الدينية :وتنشأ بين اتباع ديانات مختلفة او بين اتباع الديانة الواحدة بمذهبين مختلفين، مثل (الكاثوليكة والبروتستانت) وكذلك الحرب الأهلية في لبنان حيث تصاعدت النزاعات وتوترت بين (السنة والشيعة) والمسيحيين الارثوذكس والمارونيين والدروز، والحرب في سوريا العراق واليمن. والتي تعد ذات طبيعة مركبة ومتعددة تتراوح مابين السياسية والمذهبية .

2- النزاعات السياسية: وتنشأ عندما تكون هناك اختلافات على السلطة والنفوذ، ومحاولات الانفصال عن الدولة والنزاع بين الاحزاب السياسية والقوى السياسية، او اطراف داخل ذات النظام السياسي وغالبا تجر هذه النزاعات التدخلات الاقليمية والدولية كما في سوريا واليمن وليبيا. كذلك ازمة قره كويا في اثيوبيا وارتيريا والذي استمر لعقود .والنزاع في اوكرانيا عام 2014 والذي ادى لتقسيم البلاد. وكذلك الحروب الاهلية في البوسنة والهرسك في التسعينات حيث ادت الانقسامات القومية والدينية الى نشوب نزاع دموي وانهيار الوحدة القومية للبلاد واشتركت فيه مجاميع منوعة من الاعراق والاديان بين المسلمين البوسنيين والصرب الارثوذكس والكروات الكاثوليك و حيث كانت هناك الكثير من التدخلات السياسية الخارجية والتحالفات المعقدة. وتعقد المشهد ليصير نزاعا وحربا دينية وسياسية في ذات الوقت. للمزيد انظر (صالح، 2014).

3-النزاعات العرقية: وتنشا بين الاعراق المختلفة والرؤية المختلفة بكل فصيل بأحقيته بالسيادة والاستحواذ على الموارد كالنزاع بين العرب والكورد في سوريا والعراق .

4- النزاعات الاقتصادية : وهي التي تنشأ للسيطرة على الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الموارد واللامساواة بين اطياف الشعب الواحد، وتوزيع الموارد فيها كحقول النفط كما في السودان وانفصال جنوبه في 2011 بعد نزاع دامي استمر لعقود .والعراق الذي تحول النزاع فيه لطبيعة عرقية واقتصادية (البصراتي، 2019) ويمكن التمييز بين أنواع اخرى للنزاعات الداخلية بالنظر اليها من جوانب وزوايا مختلفة سنقتصر على تلك المستندة الى مسبباتها وهي:-

أ- نزاعات العلاقات : وتنشأ بسبب سوء الاتصالات بين الاطراف سواء كانت هذه الاطراف متشابهة ام مختلفة، أو لتكرار أنماط سلوكية سلبية، وغالبا ما تؤدي هذه المشكلات إلى ما يسمى بالنزاعات غير الواقعية أو غير الضرورية. (توفيق، 2010).

ب- نزاعات المعلومات : تحدث هذه النزاعات عندما تفتقد الاطراف المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الحكيمة، لعدم تزويدهم بمعلومات صحيحة، أو الاختلاف حول أهمية المعلومات، أو تفسيرها، وان حدوث نزاعات المعلومات قد لا تكون ضرورية و قد تكون نزاعات حقيقية، وسلبية لان المعلومات أو الاجراءات أو كلاهما والتي استخدمها الاطراف في جمعها، قد تكون غير متوافقة .

ج- نزاعات المصالح: عندما يتبنى طرف أو أكثر موقفا يسمح بحل واحد لتحقيق حاجاتهم معتقدا بأنه يجب التضحية بمصالح الاخر ، وإن هذا النوع من النزاعات تسببه المنافسة حول المصالح والحاجات غير المتوافقة سواء كانت حقيقية أو متصورة.

د- النزاعات البنيوية أو الهيكلية : وهي تتعلق بتأثير الابنية والهياكل الاجتماعية على النزاعات، التي تسببها قوى خارجية عن الافراد في النزاع وتأثير تلك القوى يختلف من مجتمع إلى آخر طبقا لبنية أو هيكل الجماعة أو طبيعة المجتمع نفسه (توفيق، 2010، صفحة 53)

هـ- نزاعات القيم :وهي النزاعات التي تسببها المعتقدات القيمية أو النظم العقيدية المتصورة أو الفعلية، وذلك لعدم التوافق بينها، فالنزاعات القيمية تثار عندما يحاول أحد أطراف النزاع فرض مجموعة من القيم على غيره من الاطراف. كذلك انواع النزاع من حيث ظهوره :-

1- النزاع الظاهر أو السافر:- ويقصد به ذلك النوع من النزاعات التي أنتجت، أو ارتبطت بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافه مثل أعمال العنف، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة بصدد النزاع القائم. ومن هنا فإن مثل هذه المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل النزاع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالنزاع

كأساس، لفهم بأنه نزاع ظاهر أو سافر تمييزا له عن النوعين التاليين الكامن، والمقموع . (توفيق، 2010، صفحة 54)

2-النزاع الكامن أو المستتر :وهذا النوع من النزاعات وإن اشترك مع سابقه في وجود أساس، أو قاعدة موضوعية للنزاع بين أطرافه، فإن السمة المميزة له إنما تتمثل في عدم تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة يمكن الاشارة إليها كدلالة على وجود النزاع. اي إن هذا النوع إنما يعبر عن نزاعات ذات مستوى أقل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق.

3- النزاعات المكبوتة أو المقهورة : يشترك مع سابقيه في تبلور أساس، موضوعي للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه مع النزاع الكامن في عدم تبلور مظاهر سلوكية دالة عليه، لكن سمته الاساسية تتمثل في وجود اختلال واضح في علاقات القوة بين أطرافه لصالح طرف على حساب الطرف الاخر، كما أن الطرف الاقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في النزاع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافيا لاحداث الاستجابة المطلوبة من الطرف الثاني . (توفيق، 2010)

وينقسم النزاع كذلك الى مباشر وغير مباشر، فالمباشر عندما تعتدي الاطراف على بعضها البعض الى حد استخدام العنف والقوة، ومنع الخصم من الوصول الى تحقيق أهدافه وغاياته، وغير المباشر يتمثل في سعي كل طرف لتحقيق مصلحته، وإعاقة تحقق مصلحة االاخر، وخصوصا عندما تكون الاهداف هي نفسها للطرفين، كالحصول على جائزة مالية، أو وظيفة، أو ممارسة تجارية. (توفيق، 2010)

ثالثا : تمييز النزاعات عما يشتبه بها

أ - الصراع: يعد مفهوم الصراع من أبرز المفاهيم المشابهة للنزاع، اذ يبقى النزاع في مسائل معينة لفترات طويلة دون حلول الى ان يتحول الى صراع او عندما يتطور الى اوجه اخرى بحيث يجعل المصطلحين متداخلين احيانا فمن الناحية اللغوية يعرف التنازع بانه التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة ومعادلة نهائية تنتهي بنهاية احد الاطراف ، والصراع محكوم بعقائد فلسفية ومفاهيم قيمية يصعب معها اتفاق الاطراف عليها، ولهذا يعرف الصراع على أنه(موقف ناجم عن الاختلاف في الاهداف والمصالح القومية).(مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية ، 1979)ان مفهوم الصراع قد يمتد بجذوره الى الماضي، ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل، وغالبا ما يكون مشحون بالعواطف والمشاعر، لذا فهو متأمل في ادراكات الشعوب على أن الاخر "عدو دائم"، وهذا يجعل مفهوم الصراع مختلف عن النزاع من حيث

العمق والشدة والامتداد، ولذا نبحث عن السلام عندما نكون في صراع، وعن تسوية عندما نكون في نزاع، فالاختلاف ما بين مفهومي النزاع والصراع، يكمن في كون مفهوم النزاع يكون أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات عن الصراع، فيمكن احتواءه السيطرة عليه عندما تتعارض القيم والمصالح وتشعر أطرافه أن أهدافها لا تتوافق من ناحية ما، ويناضل كل طرف لاستثمار هذا الموقف من خلال تصعيده بغية تحقيق النصر أو عدم الخسارة. (شنان، 2015، صفحة 16؛ بديوي، 1997)

ب - الأزمة : تعامل الازمة كمرادف للضغط أو الانهيار أو الكارثة أو العنف الكامن، وتعرف على انها "موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والاهداف، أو نتيجة لاقدام أحد الاطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الاخر المدافع، ويمثل تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية، كما تعرف الازمات الدولية بأنها عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الاحداث فيها وتتميز الازمة بكثرة الاحداث فيها وقصر مدتها وإن لم تتم ادارتها بشكل جيد تتحول الى حرب. (بدوي، 1997، صفحة 8)، وعرفها شارل هوفمان بأنها " تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير".ومن الناحية الاجتماعية (دورتي، روبرت بالستغراف، و ترجمة د.وليد عبد الحي، 1985)تعرف الازمة بأنها توقف الحوادث المنتظمة، والمتوقعة، واضطراب العادات والاعراف، مما يستلزم التغيير السريع لاستعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة. وتحمل الازمة خصائص رئيسية منها عنصر المفاجأة و عنصر التهديد وعنصر الزمن من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الازمة بحكم أنها مفاجئة. (عليوه د.، 1987، صفحة 256)

ج- التوتر : ان التوتر يشير الى حالة العداوة والتخوف والشكوك والتصور باختلاف المصالح او ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، دون ان يتطور ليشمل مواجهة فعلية ومريحة وجهودا متبادلة من الاطراف للتأثير على بعضهم البعض. والتوترات قد تكون بدورها عاملاً مساعدا لنزاع عنيف من خلال تأثيرها على عملية صنع القرار والتوتر مرحلة سابقة للنزاعات، وكثيرا ما ترافق انفجار النزاع العنيف، وأسبابها غالبا ما تكون مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع، ويختلف عن النزاع في ان العلاقات التعاونية تكون مستمرة بين الاطراف، ولكن عند النزاع تنقطع العلاقات التعاونية، أما عن الفرق بين النزاع والتوتر فأن الاخير قد

يكون نتيجة من نتائج النزاع، إذ قد يؤدي النزاع على مسألة معينة إلى أن تصاب العلاقات بين طرفين أو أكثر بالفتور أو الانكماش، فالتوتر لا يرقى إلى مستوى النزاع المسلح، ولكنه حالة تسبق النزاع العسكري المسلح ومثاله الحالة العراقية، مثل التوترات المستمرة بين اقليم كردستان والحكومة المركزية (دورتي، روبرت بالستغراف، و ترجمة د.وليد عبد الحي، 1985، صفحة 14).

د– العنف: تختلف ظاهرة العنف باختلاف المجتمعات وتباين الحضارات وترتبط بحالة المجتمع والقيم السائدة فيه، وقد يكون العنف سياسيا وقد يكون غير سياسي، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، نفسيا أو ثوريا، أو يكون من قبل الدولة أو من قبل المليشيات ولكن بصورة عامة يمكن تعريفه بانه الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لألحاق الاذى بالاشخاص والاضرار بالممتلكات، ومن تعريفاته أنه "الفعل ضد إرادة الاخر أو إجباره على التصرف ضد إرادته، وذلك باستخدام القوة أو الاذلال "ويعرفه البعض بأنه "أفعال التدمير والتخريب والحاق الضرر، والخسائر التي توجه ضد أهداف أو ضحايا مختارين، أو ظروف بيئية، أو وسائل، أو أدوات، وهو سلوك يميل الى إيقاع أذى جسدي بالاشخاص، أو خسارة بأموالهم أو ممتلكاتهم، وبغض النظر اذا كان هذا السلوك فرديا أو جماعيا" (حسن، 2008). وهناك عنف اخر تمارسه العصابات المنظمة ضد الدولة واجهزتها ، كما ان هناك عنف اخر يقابل العنف الرسمي يسمى بالعنف الشعبي "الغير رسمي"، وهو الذي يمارسه المواطنون أو الجماعات داخل الدولة لابداء اعتراضاتها ضد سياسات وأحكام الدولة أو للحصول على مكاسب منها، أو لتغيير النظام (حسن، 2008، الصفحات 7-9).

هـ- الحرب : وتعد عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم لتنفيذ إرادته حيث يتسلح العنف في مجابهته للعنف بالفنون والعلوم لكي تتحقق الغاية من العنف مع العدو. (بديوي، 1997، صفحة 9) "ان اندلاع الحرب يعنى فشل كل الوسائل أو الاليات الاخرى غير العنيفة في التوصل إلى تسوية أو حل مقبول بين أطراف النزاع، وهكذا يتضح أن مفهوم النزاع، وبصفة خاصة في المجال الدولي، يعد أكثر شمولا عن مفهوم الحرب في نطاقه، وأكثر تعقيدا في طبيعته وأبعاده. فالحرب متى بدأت، تصبح خيارات أطرافها محدودة بالنصر أو الهزيمة، بينما في ظروف النزاع، وفي المراحل السابقة على حدوث الحرب، يكون هناك ثمة مجال أوسع لادارة النزاع، والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر، مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل المتاحة أمام كل طرف من أطرافه (توفيق، 2010، صفحة 211) ،والحرب هي أحد أشكال العنف الذي يتميز أساسا بأنه منهجي ومنظم فيما يتعلق بالجماعات

التي تقوم به، وبالطرق التي تستعملها من أجل ذلك، وهي محدودة في الزمان والمكان، وخاضعة لقواعد قانونية خاصة بها على درجة كبيرة من التغير تبعا للأمكنة والعصور، ويوجد في كل حرب في النهاية غالب ومغلوب، وتكون الحرب بالتصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم تعد تجد لحلها الوسائل الاكثر لينا أو الاقل تطرفا ولذلك تعد الحرب نقطة النهاية في بعض النزاعات الدولية (غرايبة، 2007). وتعبر حالة الحرب عن فشل الاطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف والبعض يعدون النزاع حربا عندما يكون على نطاق واسع وذو نتائج كبيرة ومؤلمة بحيث يكون عدد الضحايا معيارا جيدا للتمييز بين العنف العالي المستوى والعنف المنخفض المستوى.والحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة ومستوى من مستويات النزاع (البصراتي، 2019، صفحة 74).

و- النزاعات الدولية : اما عن مفهوم النزاعات الدولية و تعريفها فيجب التعرف عليها وذلك لنستطيع التمييز بينها حتى لاتتداخل المفاهيم .و يقصد به : الخلاف الذي ينشا بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على موضوع قانوني أو حادث معين أو بسبب تعارض في مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتباين حججهما القانونية بشأنها، وقد تدوم أياما قليلة أو سنوات عديدة. وقد حددتها اتفاقيات جنيف الاربع لعام 1949 في مادتها الثانية المشتركة النزاعات المسلحة الدولية اذ اعتبرت ان أي نزاع مسلح يعد دوليا إذا كان بين دولتين أو أكثر، وكذلك بالنسبة للاحتلال أيا كانت مدته، وسواء واجه مقاومة مسلحة أم لم يواجه. ووسع البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف عام 1977 الخاص بحماية ضحايا منازعات المسلحة الدولية من مفهوم هذا المصطلح عندما عد النزاعات التي تقودها حركات التحرير الوطنية ضد الاستعمار والسيطرة الاجنبية أو الاحتلال الاجنبي أو الكيانات والانظمة العنصرية ضمن المنازعات المسلحة الدولية وطبقا لميثاق الامم المتحدة . (الشيخاني، 2009).

المبحث الثاني: الدولة القومية وأثر العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي الى النزاعات الداخلية فيها ونتائجها

تعد الثورة الفرنسية بداية لمجيء الأفكار والمفاهيم لبناء الدولة على اساس بناء الأمة و نقلت مفهوم الدولة من الدين الى الوعي القومي ، لتنشأ بعد ذلك الدولة القومية في فرنسا والمانيا وانكلترا ،وهذه الدول القومية هي انتاج العصر الصناعي والذي فرض ذاته على العالم بوساطة الاحتلال والاستعمار ،ويرى (غلنر)ان الدولة القومية هي(نتيجة التنظيم الأجتماعي والصناعي في اوربا) (المسكيني، 2020) حيث يسود التجانس الثقافي ،وان النزعة

الصناعية والقومية مترابطتان. اما الدول القومية العربية، فهي التي مرت من العصر الزراعي الى العصر الصناعي في (اجواء قومية) كذلك لابد للدول القومية اينا كانت ان تحتوي على التجانس الثقافي ،وتعد اللغة الواحدة هنا نواة للقيم فيها ، كذلك لابد ان تحتوي على التوافق الديني والتعايش (المسكيني، 2020).ومن فهم مسبق لهذه المكونات وانواعها واشكالها الاجتماعية والسياسية ليس صعبا تلمس مكامن النزاعات الداخلية التي تنشأ في هذه الدول قديما وحديثا وما خلفته من حروب وصراعات داخلية وخارجية عصفت بالدولة القومية ادت الى تراجع المد القومي على مستوى الفكر والواقع السياسي والاجتماعي وتغير في التوجه بعيدا عن التفاخر القومي والنزعة القومية والأممية لذلك لابد من معرفة كيف تمثل النزاعات الداخلية واحدة من مهددات الاستقرار في بنيوية الدولة القومية ، على الرغم من القواسم المشتركة بين سكانها ، كاللغة والدين والهوية والحدود المشتركة، لاسيما عندما تكون هناك عوامل محفزة لنشأة تلك النزاعات، الا ان التعاطي الفعال والمتفهم لهذه العوامل المسببة الداخلية منها والخارجية وكذلك مدى تأثير كل منها في تفكك الدولة القومية يمثل حجر الزاوية في التقليل من هذا التاثير او معالجته .وتقدم الدولة القومية تفسيرا مقبولا للتيارات القومية والتي تسلمت السلطة في البلدان المحررة من الاحتلال وبأسم القومية وبناء الدولة القومية ،ليعفيها ذلك من مسؤولية الاخفاق، ويغطي على عيوب سياساتها العامة تجاه شعوبها، كما يمثل مفهوم الدولة القومية حالة من الخلاص، لجميع تلك النظم الاستبدادية والتي تسعى الى التركيز على الأثنيات والانقسامات واضطهاد الأقليات ،واستعدادها لتوليد النزاعات والأزمات بين مكونات مجتمعاتها، تسعى الى تبرير احتكارها للسلطة وممارسة الأقصاء السياسي والأجتماعي وفرض نظام صارم يحرم الشعوب من أية فرصة للمشاركة او توجيه انتقاد للحكم . ويصف (صاموئيل هنغتون) الوضع المستقبلي قائلا "ان الأنقسامات الكبرى داخل الأنسانية والمصدر المهيمن للنزاع سوف تكون ثقافية ، وان الدول القومية سوف تبقى الفواعل الأكثر قوة في شؤون العالم ،لكن النزاعات الرئيسية في العالم ستحدث بين الأمم والمجموعات في الحضارات المختلفة " (المسكيني، 2020).و لذلك كان لابد من الوقوف عند العوامل الداخلية والخارجية والتي تؤدي الى تاجيج النزاعات في الدولة القومية والوقوف عند النتائج التي تترتب على هذه النزاعات وتؤدي الى تمزق الدولة القومية .

المطلب الاول: أثر العوامل الداخلية والخارجية في الدولة القومية والتي تؤدي الى النزاعات الداخلية.

تتعرض الدولة القومية الى العديد من العوامل والتي تأثر بشكل عميق على مجمل النزاعات فيها وتؤدي بها الى الصراع والتوتر والنزاع، يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في النزاعات الداخلية إلى مستويين : الاول داخلي، والثاني خارجي وتجد كل من المستويين في كافة نماذج الدولة القومية في كل دول العالم وان كان تأثير احد المستويين في هذه النزاعات يختلف من دولة قومية الى اخرى وفق معطيات كثيرة كذلك فان الاسباب تختلف من دولة الى اخرى حسب تنوع مكوناتها القومية ، وبشكل عام فان الدول العربية التي تشدقت ولسنوات طوال بالقومية ونادت ودعت اليها ،وقد استشعرت بنهاية وتفكك الروابط القومية ولاسباب عديدة من اهمها ، هو غياب اطر الديمقراطية واساليب العمل الديمقراطي والذي يقف على مستوى واحد من الجميع في اداء الحقوق للجميع مما ادى الى تفكك التنوع القومي واشتعال النزاعات العرقية والطائفية كما في العراق وسوريا ،والافتقار الى التعبير عن حرية الرأي و والقبول بالاختلافات في طريقة ادارة الدولة . مما ادى الى تفكك روح المواطنة والانتماء لهذه الدول وتراجع الرغبة في البقاء داخل اطار وطني وقومي حقيقي ،وكذلك عدم التوزيع العادل للثروات واتساع الفجوة بين مكونات الدولة الامر الذي ادى الى افول العوامل القومية وبروز الدعوات الانفصالية والتفكك ، وتناول البحث هذه العوامل وكما يأتي :-

اولا: أثر العوامل الداخلية التي تؤدي الى النزاعات الداخلية في الدولة القومية وتتمثل في:-

1 – السلطة السياسية الحاكمة غالبا تفتقر للشرعية في الدول القومية : التي تتصف بالضعف بسبب الأنظمة التي لم تصل إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية. لذا فإن انتماء الشعب للنظام السياسي محدود أو هامشي، يكاد ينحصر في الخوف أو المصالح الضيقة لبعض فئات الشعب. وغياب الشرعية يعني غياب أهم أسس الطبيعة الديمقراطية للسلطة السياسية لذا فإن تعامل الأنظمة مع "التنوع" العرقي أو المذهبي أو الديني أو العشائري داخل الدولة القومية لم يكن ديمقراطياً، فكان التعامل إما بالسلوك التسلطي إن كانت رافضة لـ "شرعية النظام السياسي" أو رافضة لقوى التنوع" . (الخزندار، 2004) أو ان "الأقلية"، إن كانت مناصرة ومؤيدة للنظام السياسي . وكلا الحالتين أو الوضعين تسببا في الصراعات الداخلية وتفكك الدولة القومية .والتي سببها في الحالتين :

الحالة الأولى: إن السلوك التسلطي للنظام السياسي أدى إلى اضطهاد "الأقلية"، لذا كانت ردة الفعل هي العنف والصراع مع النظام السياسي. وادت لتراجع الشعور القومي والوطني وكذلك تراجع الرغبة في البقاء داخل هذه الدولة . (بسيوني، 2009)

الحالة الثانية: حصول الاقلية المؤيدة للنظام السياسي غير الديمقراطي على امتيازات خاصة على حساب بقية الشعب، مما يخلق فجوة تولد الأحقاد والعداء بين الأقلية وعامة الشعب، قد تتطور لاحقاً إلى علاقة تضارب في المصالح وعلاقات صراع وعنف مع القوى السياسية الحاكمة، ومن ناحية أخرى فإن الطبيعة الدكتاتورية (التسلطية) للنظام السياسي ذي الشرعية الهشة ترفض مشاركة الشعب أو القوى السياسية في القرار تؤدي إلى صراعات ما بين السلطة السياسية من جهة، وما بين طوائف أو قوى "التنوع" من جهة أخرى (بسيوني، 2009، صفحة 9). ولعل وجود الاقليات وعدم انسجامها مع الوضع السياسي يعد من اهم الاسباب التي تؤدي بالنتيجة الى تفكك مفاصل الدول القومية وهذا ما يحدث اليوم في عدة امثلة كما في سوريا والعراق .

2- ابتعاد السلطة السياسية للدولة القومية سياسياً وثقافياً عن محيطها الشعبي:- ويقصد بها التباعد وربما التعارض ما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للشعب وللأمة داخل الدولة القومية ،وما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للسلطة الحاكمة مما يولد حالة احباط شعبي عام من فشل السلطة السياسية الحاكمة" في إدارة قضايا الدولة في تحقيق التنمية الشاملة، توفير الحريات والتعبير عن الرأي، القضاء على الفقر والبطالة ، أو الفشل في السياسة الخارجية وعدم تبعيتها مما يجعل الدولة غير قادرة على تحصيل شرعيتها من الأمة أو الشعب الا بالقوة المادية وهو ما يولد نزاعات بينها وبين حركات معارضة داخلية مسلحة.ويعد هذا من اهم المسببات التي تضعف التوازن بين مكونات وروابط القومية في هذه الدول وتسير بالمشاعر القومية والوطنية الى نهايتها وتفكك الروابط القومية وتقضي عليها. (حسين ع.، 1997)

3- التغاضي والأهمال للتاريخ السياسي والديني للمجتمع متعدد الأعراق في الدول القومية:

في حين تكون كل امة لصيقة الاعتزاز بثقافتها ودينها، والمليئة بالتنوع العرقي، وهذا مصدر أساسي للعنف، ومن جهة أخرى، كما ان هذا الجهل يؤدي إلى تعصب عرقي، وضعف حركة "الوعي" في المغالطات التاريخية وتشويه الحقائق التي أحاطت بالكيانات العرقية، أدى إلى تكوين ثقافي عرقي ذي طبيعة "مقهورة"، بالإضافة إلى أن ضعف "الوعي السياسي" بما تقوم به "النخب" أو الرموز السياسية للكيانات العرقية من "استغلال" لواقع الكيانات العرقية، بشكل يخدم مصالح "النخبة أو الرموز" السياسية للكيان العرقي، أدى كلا الوصفين إلى الشعور "بالظلم والقهر" من قبل الأقليات بشكل دفع إلى المزيد من التعصب العرقي، وان هذا لجهل الديني والتاريخي والسياسي للمجتمع العرقي تزامن مع اضطهاد

سياسي من قبل النظام السياسي، وفشل في إدارة الدولة وتحقيق التنمية ، مما يولد عنفاً وصراعات داخلية، (حسين ع.، 1997، صفحة 193).هذه الصراعات العرقية تاريخيا تعد من اهم المسببات في تأكل الدول القومية ونخر الروابط بين مكوناتها واضعاف التماسك ووضوح الشروخ الداخلية مهما حاولت اخفاءها وتجميلها .

4- عدم وجود، وعدم الالتزام بالعلاقة "التعاقدية" العادلة بين الدولة وطوائفها واعراقها المختلفة وتاثيرها على وحدة وجود الدولة القومية :- من خلال اتفاقيات أو معاهدات بين الطرفين، أو من خلال دستور يُعرِّف كل طرف بحقوقه وواجباته بشكل واضح وعادل، مع وجود الآليات التي تلزم كل طرف بتطبيق بنود هذه العلاقة التعاقدية. فأحياناً قد تكون العلاقة التعاقدية واضحة ببنودها والتزاماتها، ولكن قد توجد مماطلة أو عدم التزام أو تطبيق لهذه العلاقة التعاقدية من أحد الطرفين لأسباب تتعلق بمتغيرات مستجدة محلية أو إقليمية أو دولية، تغير أو تؤثر على مصالح النظام السياسي أو النخبة السياسية أو قيادات الأقليات، يضاف الى ذلك أحياناً غياب للبعد المؤسسي للعلاقة التعاقدية مما يجعلها غير مستمرة أو مستقرة؛ بسبب "فردية" السلطة السياسية ومزاجياتها أو بسبب تغير طبيعة النظام السياسي أو تغيير الارتباطات "الخارجية" للقوى الفاعلة لدى العديد من الأقليات العرقية أو الدينية.ان اهمال هذه العلاقة التعاقدية المهمة تؤدي الى تفكك الاواصر الوطنية وتذهب بالاقليات الى انتهاز الفرص والحصول على الدعم الخارجي للتفكك والاستقلال وتؤدي بالشعور القومي الى نهايته في الدولة وتغذيته في كيانها الجديد لاستحصال غاياتها (الدجاني، 2000) ،كما يحدث في رغبة الاقليات القومية الكردية في تركيا وايران والعراق وسوريا لخلق كيان كردي مستقل يحمل صفة قومية متفكك من عدة دول تدعي القومية على اساس عرقي.

5- التكوين القسري للدولة القومية :- ويحدث ذلك غالبا عندما تقوم قوى استعمارية محتلة بتقسيم المناطق التي تحتلها والتي تجمعها روابط حضارية، الى كيانات قطرية بشكل قسري، والذي لم يجعل الحدود السياسية للدولة القطرية متجانسة مع الحدود الثقافية والاجتماعية أو العرقية أو القبلية والعشائرية؛ كما هو حال الوطن العربي الذي قسمه الاستعمار الغربي، وهذا التكوين أو النشوء القسري يجعل الظروف مهيأة "تلقائياً" للصراعات عند توفر أجواء سياسية واجتماعية و اقتصادية تؤدي هذه الصراعات الى غياب الاحساس القومي والوطني وافول الرغبة في البقاء ضمن هذه الدول التي تدعي القومية، بالإضافة إلى الدكتاتورية السياسية. وهذا التكوين القسري للدولة القومية يؤدي الى فشل في

أن تكون لها هوية ثقافية موحدة تلبي احتياجاتها ، وقدرتها على أدائها وظيفتها السياسية والأمنية مما يجعلها في "حالة أزمة" تؤدي الى مزيد من التفكك الغير مدروس .وعلى مدى زمني طويل ادعت الدول العربية قوميتها مرغمة الاقليات فيها وبالقوة الى البقاء ضمن الاطار القومي الذي سرعان ماتراجع مع التغير في الانظمة السياسية وتدخل الدول العظمى والتحولات الحضارية مثل العولمة وثورة المعلومات. (حسين ع.، 1997)

6- غياب وضعف الاعتراف بالتنوع الحضاري العرقي والديني وعدم قبول الاخر داخل الدولة القومية:- رغم ان التعددية في المجتمعات هي سمة إنسانية وهي أصل في المجتمع الإنساني، سواء أكانت تعددية عرقية بأشكالها المختلفة من اللون أو الأصل أو الجنس والعرق، أو تعددية ثقافية او دينية او مذهبية، أو تعددية قبلية وعشائرية ، اذ تؤدي الى اختلاف العادات والتقاليد والخصائص المحلية، حيث يقول سبحانه وتعالى "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا". لكن جعل هذه التعددية علاقة تنوع بين فئات وطوائف وأعراق المجتمع المختلفة قائمة على التعارف و التعاون، بدلا من علاقة الهيمنة أو اضطهاد ومن ثم تطورها إلى علاقات نزاع وصراع، يتطلب فهم عميق لمفهوم "الضابط الحضاري" هو السلوك الإيجابي تجاه التعددية، وبمعنى آخر هو السلوك الحضاري عند الاختلاف مع "الآخر" سواء من حيث الاستعداد لـ "الاعتراف" أو "قبول" وجود الآخر أو قبول التعايش مع "الاختلاف" الفكري أو السياسي أو العرقي أو الديني مع الآخر. وفي نفس الوقت، الوصول إلى حل الصراعات مع الآخر في المجتمع من خلال الوسائل السلمية بدلاً من وسائل العنف والقوة المادية أو المسلحة. وفي الواقع، فإن غياب هذا "الضابط الحضاري" قد تسيطر الأقلية على الأغلبية مع عجز هذه الأقلية، غالباً، (الدجاني، 2000، صفحة 28) عن الحصول على شرعية الأغلبية بالإرادة الحرة. وفي نفس الوقت رفض هذه الأقلية أن تأخذ موقعها وحجمها الطبيعي ضمن فئات وطوائف المجتمع المختلفة؛ مما يدفعها إلى استخدام "شرعية القوة" المادية للمحافظة على موقعها الاستثنائي. وفي المقابل، فإن "تجاهل أو استثناء" أو عدم "اعتراف" الأغلبية بحقوق الأقلية السياسية والثقافية، أو اضطهادها يدفعها إلى اللجوء إلى القوة المادية لرفع الظلم والحصول على حقوقها. وكلا الوضعين تسببا في نزاعات مسلحة داخلية. (الدجاني، 2000، الصفحات 15-28)هذه النزاعات التي ان تكررت وتعمقت واستغلت خارجيا ستؤدي في النهاية بالتأكيد الى تفكك الدولة وروابطها القومية .

7- دور الطبقات الاقتصادية والسياسية في النظام الحاكم في الدولة القومية وكذلك الأقليات (النخب السياسية والاقتصادية) :-اذ تعد هذه الطبقات او الاقليات والنخب

السياسية وطبيعة دورها عاملاً مهما يؤدي دوراً محورياً في خلق أو صنع الصراعات أو تسويتها يتمثل بما يلي:-

أولاً: على صعيد الدولة أو النظام السياسي: اذ توجد طبقة ثقافية وسياسية "مستغربة" وبعيدة عن الطبيعة الثقافية والحضارية الذاتية لمجتمع الدولة القومية . مما أوجد فجوة أو بيئة "تضاد" و"نفور" ما بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وما بين أفراد المجتمع ذي الارتباط العفوي والتلقائي مع حضارته وثقافته ذات الانتماء الوطني والقومي، بسبب مطامعها السياسية والاقتصادية في مؤسسات الدولة وبنية النظام السياسي ذاته، مما أنتج فساد سياسي واقتصادي واداري ومالي. وهو ما يؤدي الى "إحباطاً" و"فقراً" و"تغييبا" للعدل تتضح نتائجه على افراد الشعب وتنوع طبقاته المختلفة ، وتمثل هذه النخب السياسية والاقتصادية والمجموعات العسكرية، نقاط القوة والتمسك بالسلطة الأساسية للنظام السياسي الدكتاتوري، وتعامله الشرس والمتسلط واضطهاده السياسي الذي يلعب دورا هاما في افتعال النزاعات الداخلية والتي تفكك روابط الدولة القومية. كما لا ينطلي على أحد ودور وتأثير الاضطهاد السياسي للنظام السياسي على أيجاد البيئة المناسبة للعنف والتوتر السياسي داخل الشعوب المجتمعات. هذا الاغتراب والفجوة والتضاد والنفور غالبا ما يؤدي الرغبة في التفكك والابتعاد والتمزق وبالتالي النزاع مع هذا النظام. (الدجاني، 2000، صفحة 28) او يؤدي الى الاستغلال الخارجي لتعميق هذه الثار وبالتالي يضر بالروابط القومية ويؤدي الى تمزقها .

ثانيا : على صعيد التعدديات العرقية والأقليات الطائفية الدينية، يتمثل دور النخب او الطبقات السياسية والثقافية لهذه التجمعات والأقليات فأنها تعد كونها قادة التأثير والتوجيه والقيادة أو التحكم في سلوك الأقلية السياسي والأجتماعي، ولذلك فإن تحركاتها وسلوكها وطبيعة موقفها كان يؤدي الى أما "التعايش" أو "الصراع" ما بين الأقلية و السلطة في الدولة القومية التي تعيش وتسكن فيها. حيث كان يظهر بوضوح على هذه النخب السياسية والاجتماعية والثقافية "الارتباط الخارجي" و"الولاء الخارجي"، وتأييد والعمل على مصالح دول اخرى اقليمية أو دول عظمى، وغالبا ما كانت هذه الدول ذات طبيعة عدائية لبعض النظم السياسية والعربية مثلا المناهضة لأطماع ونفوذ هذه القوى الخارجية ومصالحها، وربما كانت هذه الاطماع والتدخلات من الدول الخارجية على حساب المصالح العامة لهذه الأثنيات والأقليات والدولة القومية معاً، وهذه الأتصالات وارتباط المصالح الخارجية واجواء التنافس، كانت تنعكس على شكل نزاعات وقد يتحول الى اعمال عنف

وسلوك عدائي ما بين "الأقلية"، و"دولة الأغلبية" وربما حالة جنوب السودان والعراق من أكثر هذه الدول وضوحاً (الخزندار، 2004)، إن هذه النخب تؤدي دورا كبيرا في عملية صياغة الثقافة والرؤية السياسية والمجتمعية للأقلية التي تتزعمها وحتى التوجهات الدينية والطائفية وقد تخلق اذا ما تعارضت مع النظام السياسي او الأكثرية الحاكمة ،أقليات ممتلئة تجذرت فيها العدائية والتفرقة السياسية والأجتماعية والثقافية وعطلت ونسفت عملية الأندماج الأجتماعي والثقافي لهذه الأقلية ضمن الدولة القومية، مما ينتج فجوة وانعزال ثقافي سياسي واجتماعيه ديني وبيئي يحمل ويضمر عدائية ما بين مجتمع الأقلية ومجتمع الأكثرية، مما يسهم في ايجاد مرتع خصب للصراعات الداخلية والتي تؤثر سلبا في امكانية استقرار هذه الدول واستمرار التعايش تحت غطاء قومي واحد.

8- وجود إشكاليات في الفكر المعاصر للأنظمة السياسية في الدول القومية:- المتمثلة في غياب وجود مشروع وتنظيم ثقافي وفكري شامل لجميع توجهات المجتمع والدولة الحديثة سواء في جانبه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتجاهل القوى الناعمة والمثقفين والأكاديميين وعدم اشراكهم في الخطط المعدة للدولة والتي تهتم بالثقافة والاقتصاد وتنمية المجتمع وتحضيره لموجات التحضر والتمدن والعولمة ، واستسهال الهرولة وعدم الفهم في النخب السياسية الموجودة في النظام السياسي للبحث عن "أنظمة مستوردة" مختلفة ومبتعدة عن محيط الدولة القومية وخصوصيتها وهو ما أدى إلى اختلاف وتناقض أيدولوجي واجتماعي وسياسي داخل كيان الدولة القومية ، تمحور حوله ووجد تكتل أو قوى سياسية معارضة "للسلطة" .وجعلها تبدو انها من منظومة قديمة لا تصلح للوقت الراهن وسط عالم متواصل ثقافيا وحضاريا وجعل من المفاهيم والروابط القومية سببا للعنصرية والتخندق والازمات فظهرت دعوات الحداثة والاندماج والانفتاح ونسخ القيم القديمة والعبور فوقها لتحقيق المزيد من التقدم دون وجود بدائل فكرية لتحصين الروابط القومية . (الخزندار، 2004)

فضلا عن عدم وجود "رؤية حضارية سياسية . اجتماعية" نحو العلاقة بين مكونات الدولة القومية المختلفة ومشاكلها هذا النقص والتراجع أدى إلى تخلف وقصور في طريقة العمل السياسي وعدم وضوح واخطاء في السياسة الداخلية والخارجية للدولة القومية، باتجاه هذه المكونات المختلفة والأقليات، وليس ضمن مشاهد"أمنية" وأخرى ذاتية وحالية وراهنة ،تشكلت وترابطت بمصلحة النظام السياسي وليس لمصلحة الدولة بأكملها، وتكوينها الحضاري وبناء علاقات صحية بين كل مكونات الشعب وادواره الأجتماعية والحضارية ،

وهذا الجانب المحوري أنتج أو التصق بعلاقة التوجس والخوف والتشكيك في الولاءات بين مختلف المكونات داخل هذه الدول . مما جعل عملية التجانس والتعايش القومي في هذه الدولة اليوم، عملية ليست سهلة ، ووفر المكان الانسب لزرع بذور النزاع او الصراع والخلاف واعمال العنف في الدول القومية، والتي تتشكل من مجنمع متنوع ومتعدد فكريا بالدرجة الأولى.

ثانيا : أثر العوامل الخارجية والتي تؤدي الى النزاعات الداخلية في الدولة القومية

ان العوامل الخارجية قد تكون اقليمية أو دولية لها ادوار فاعلة و قوية ومؤثرة وفي النزاعات الداخلية في الدولة القومية إلا أن هذه العوامل الخارجية ونجاحها في نمو النزاعات الداخلية لم يكن لينجح ويؤدي ادواره بغير وجود الظروف الداخلية والمقدمات لوجود للنزاعات في الدول ؛ فالأساس هو القابلية واستعداد البيئة في الداخل للتفاعل الغير ايجابي مع المؤثرات من الخارج والاستثناء غير ذلك، (احمد، 2001) ولابد من ذكر أهم المؤثرات والمسببات والعوامل أو الدوافع الخارجية المؤثرة في النزاعات الداخلية بما يلي:-

1- الدور السلبي (لحملات التبشير الديني ودعوات الاستشراق) و(الاستعمار الاقتصادي والسياسي) :- بالإضافة إلى دور الاحتلال في الدول النامية من جانب تأريخي ، ان هذه الادوار خلقت انعزالا و عداءا" ثقافيا" ودينيا" داخل الدولة القومية ، مابين الأقلية ومجتمع الأكثرية، فليس خافيا على ألمختص ماتفعله هذه المؤثرات في خلق وتصنيع وتدريب النخب الثقافية والسياسية داخل قوالب متوافقة ومتلائمة معها لتولي قيادة هذه الدول أو المجتمعات أو ترأس المجتمعات الأثنية و العرقية والدينية فيها، حيث عملت هذه القيادات والمجاميع النخبوية، دورا تأريخيا" فاعلا" في النزاعات الداخلية العربية مثلا و داخل العديد من الدول القومية ؛ ان الاحتلال الاستعماري كان يؤجج ويخلق ويغذي النزاعات والتوترات العنصرية والطائفية من جهة، وينسج ويكتب المغالطات والتناقضات في التاريخ والثقافة، بين طوائف الشعوب ومكوناتها وخاصة بين"الأقلية" والأغلبية. ومن جهة اخرى كان يقوم بنسج وعمل الخلافات السياسية وتوليد الحقد بين فئات الشعب ككل؛ وذلك ليبقي ويحمي بؤر النزاعات داخل الدول ويحول دون استقرارها ، وعلاقاتها كذلك في محيطها الدولي. (احمد، 2001) .ويعد المد القومي من اهم ما كان يقف بشدة ضد دول الاستعمار والاحتلال،و شكل موقفا شرسا للتدخلات الخارجية مما جعل نهايته من اولويات وخطط الدول الاستراتيجية ، للحفاظ على مصالحها في تلك الدول القومية .

2- اضطراب الأمن الإقليمي، و عدم الاستقرار الأمني والسياسي:- عملت هذه المؤثرات مؤشرا جليا في اذكاء خطورة و تصعيد النزاعات الداخلية داخل الدول القومية ، من ناحية أخرى، فإن النزاعات بين الدول المتجاورة اقليميا كان أثارا و نتائج سلبية واضحة على النزاعات الداخلية وتنميتها وتطورها وبالتالي تفكك الروابط القومية لهذه الدول . كما أن هذه النزاعات تستدرج القوى الإقليمية والدولية للتدخل، مما يؤدي في غالبية الأمر إلى "تدويل" النزاعات داخل الدول القومية ، وما أنتج ذلك من تعقد عملية حل النزاع أو تسويته أو إطالة أمد هذه النزاعات. وبالنتيجة ، أن مصالح الدول الأقليمية والدولية اتفقت في غالبية الأحيان مع الكثير من العوامل والمؤثرات في الداخل والنزاعات الداخلية ، مما جعل هذه النزاعات ادوات ومحركات للدول والمصالح الخارجية لتكبيل القرار السياسي والضغط عليه وممارسته على الكثير من الدول مثل العراق وسوريا (احمد، 2001)

3- التنافس بين القوى الدولية حول النفوذ على الدول ومنها الدول القومية:- ان التكالب والمنافسة ما بين القوى الدولية حول احراز والتمركز في المزيد من مناطق النفوذ في الدول والسيطرة في كثير من الأوقات، كان ومازال سبباً في النزاعات الداخلية والتي تدعمه ، أو تدفع به إلى النزاع المسلح بين العديد من اتجاهات المعارضة الداخلية ضد النظام السياسي والسلطة السياسية الموالية للدول العظمى .هذا التنافس ادى الى تفكك الدول القومية وتمزقها وتغيرها وكذلك ضعف الشعور القومي ذاته ونهايته وظهور هويات اخرى بديلة نسخت الشعور القومي وابدلته بمفاهيم متفاوتة وعديدة (احمد، 2001).

المطلب الثاني: نتائج النزاعات الداخلية على الدولة القومية

لاشك ان اي نزاع ينشأ في اي بقعة من العالم يؤثر على السلم والامن داخل الدولة وخارجها مما يكون له تداعيات على جوانب الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتجارية والسياحية ويشكل تهديدا لمظاهر الحرية وحقوق الانسان وفي هذا المبحث سنركز على اهم هذه المظاهر وكما يأتي :-

اولا : النتائج الداخلية على تمزق الدولة القومية

تتمثل اهم النتائج على الصعيد الداخلي للدولة القومية نتيجة الحروب والنزاعات الداخلية بالاتي اولا : الآثار السياسية :- وتتمثل بانهيار الدولة ومكوناتها الفكرية والقومية، ويقصد به تقويض مؤسساتها السياسية والمدنية، وانهيار أجهزتها الخدمية و العسكرية والامنية بمالا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة، وهناك ثلاثة أنماط لانهيار الدولة الاول هو حالة الانهيار العنيف نتيجة غزو دولة لأخرى والذى يتمثل في ابتلاع الدولة في دولة أكبر

وأقوى والغاء هويتها وطمس مؤسساتها (احمد، 2001)، كما حدث خلال الحرب العراقية الكويتية عام 1990 ،عندما الغى العراق كل ما يتعلق بدولة الكويت واعلانها جزء من اراضيه واحدى محفظاته ،اما النمط الثاني فهو الانهيار الشامل للدولة، ويقصد به فقدان السلطة المركزية لدورها نتيجة النزاعات بين أطراف مسلحة بعد الاطاحة بالنظام السياسي ومؤسساته وعدم قدرة أي من تلك الاطراف في السيطرة على الحكم بصورة كاملة، مما يؤدى الى فوضى شاملة، وتقويض وظائف الدولة كما هو الوضع في ليبيا واليمن ،اما النمط الثالث فيقصد به الهشاشة والضعف الذي يلحق بسلطة الحكومة وترهل جهازها البيروقراطي والذي يؤدى لعجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع اقاليم الدولة كما هو الوضع الحالي في سوريا واليمن ، وقد تؤدي الحروب والنزاعات الاهلية إلى مطالبة بعض الاقاليم بالانفصال عن الدولة الام ومحاولة إنشاء كيان مستقل، كما حدث في جنوب السودان، وشمال العراق (البصراتي، 2019، الصفحات 8-10).ان تفكك النظام السياسي وضعفه يعد من اهم مظاهر تمزق الدول وروابطها القومية لتصبح دول فاشلة وتضعف وتختفي الروابط القومية فيها لتبحث الاقليات والمجاميع الاجتماعية الاخرى عن هوياتها الفؤوية وتختفي تدريجيا الروابط القومية لتكون الدولة تلقائيا على اعتاب التمزق والانهيار.

- ثانيا : النتائج الاقتصادية :- والمتمثلة بعدم امكانية ايجاد تنمية اقتصادية في دولة تشهد حروبا و نزاعات أهلية، حيث ان تلك النزاعات تؤدى الى تدهور البنية الاساسية اللازمة للتنمية، وتفقد الدولة قدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية، ولا تستطيع الاستثمارات الداخلية ان تؤمن احتياجاتها ومتطلباتها الاساسية وتصبح عرضة للتدمير مما يترتب عليه عدم وجود بيئة آمنة نتيجة فقدانها الاستقرار اللازم لاستمرارها (محمد، 2004). كما ان النسبة الاكبر من موازنة تلك الدولة تذهب للإنفاق على الجانب العسكري لتسليح النظام الحاكم لحمايته في مواجهة تلك الاضطرابات والنزاعات بدل من تخصيصها لتعمير ما دمرته الحروب ، كما حدث في العراق و سوريا وليبيا واليمن إذا توقفت الحروب والنزاعات فيها* .ولأن الجانب الاقتصادي يعد الوجه الاخر للقوة السياسية فان تدهوره يعد الاخطر والاهم في تماسك المؤسسات وتاديتها لعملها وبالعكس، ان ضعفها يؤدي بالدول الى تراكم مديونياتها واعتمادها على المساعدات وتكون بؤرة جاذبة للتدخل والتحكم الخارجي اقتصاديا وسياسيا ، وإن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية وسياسية في الدول المدينة وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإلى تعرضها إلى نوع من "الإرهاب المالي الدولي "الذي يستهدف إخضاع القرارات الاقتصادية

والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها. ويبدو ذلك واضحا في حالات الدول التي تضطر إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية أو الحصول على قروض جديدة، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل نادي باريس ونادي لندن ومعهم في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي. (البصراتي، 2019)

- تتراوح مديونية العراق مايعادل 61%من مجموع ايراداته وسبب خسائره نتيجة الحرب م تنظيم داعش الارهابي تراجع الاحتياطي النقدي من 80 مليار$ خلال عام 2013 الى 49 مليار$عام 2017 .وتصاعت نسبة الفقر خلال نفس العام الى 30% مقارنة ب19%قبل بدء الحرب على التنظيم الارهابي داعش ،وفيما يخص خسائر البنى التحتية فقد قدرت بنحو 350 مليار $نتيجة تدمير 80% منها (البصراتي، 2019، صفحة 19)

ثالثا: النتائج الأنسانية والاجتماعية :- وهذه الآثار هي الاكثر قسوة في مناطق النزاعات والحروب حيث ان تلك النزاعات تصيب رأس المال البشرى بأضرار بالغة ان المهجرين قسريًا و واللاجئين في الدول المجاورة يصبحوا مشردين ولا يستطيعون تدبير مقومات الحياة الامن خلال المساعدات الدولية، او التبرعات المحلية، وتفشي البطالة بين اللاجئين ، وغالبا ما يعملون في القطاع غير الرسمي ولا يحظون بأي حماية، وقد مزق الاقتتال في سوريا والعراق وليبيا واليمن مجتمعات بأكملها، وأنهت أعمال التطهير التي تمارسها التنظيمات المسلحة قروناً من التمازج الديني والعرقي ِ والثقافي، كما أجبر الملايين على ترك ديارهم واعمالهم قسرا وشكلوا عبئا على البلدان التي لجئوا اليها.وتعد هذه الاثار الاجتماعية والانسانية هي الاخطر والابقى في ذاكرة الشعوب ولايمكن محوها بسهولة او تعويضها ولايمكن جعلها اخف وطأة على ذاكرة الاجيال مما يضعف بالتالي مجموعة الروابط القومية التي تجمع هذه الشعوب داخل دولها فيتحول الامر * سلوكا سياسيا مرتبطا بالنظام السياسي الى عداءا قد يكون عرقيا" او دينيا" او طائفيا" والذي غالبا ماتستغله المجاميع والاحزاب باذكاءه وتعميقه وزيادته وتاجيجه لتحصيل منافع سياسية واجتماعية واقتصادية (البصراتي، 2019).ازاء ماسبق فان المد القومي وللعديد من الاسباب التي وردت ، يبدو منحسرا" وافلا" ولايمكن الحديث عن دول قومية قوية ومتماسكة تتمتع بروابط قومية حقيقية وثابتة .ولاعجب هنا ان يكون فشل نموذج الدولة القومية لاسباب كثيرة من اهمها النزاعات الداخلية ،فمنذ عام 1960 ولغاية 2016،اندلعت اكثر من 180 نزاعا داخليا وحربا أهلية على مستوى العالم ،تعزى جميعها للنزاعات الداخلية والتوترات العرقية والفتن الطائفية ،والدول التي تنهار حاليا

،سوريا مثلا عادة ماتكون ممزقة بمثل هذا النوع من العنف العرقي والطائفي وكذلك تجربة العراق خلال العنف الطائفي،2005 (الاطرش، 2000)،والتي ينبغي ان ينظر لهذه الدول وفق منظور الدول القومية ان تكون امة واحدة ولطالما صنفت نفسها كذلك ، و الحديث عن الدور الدولي والتدخل الخارجي بالقوة وصراع الدول العظمى في المنطقة .

ثانيا : النتائج الخارجية على تمزق الدولة القومية

يؤدي النزاع الداخلي المتكرر وغير المسيطر عليه الى تدهور اوضاع الدولة القومية وعدم المساواة في توزيع ثرواتها وعدم الخضوع للقوانين وسيادة الاحزاب والكتل التابعة للمكونات والقوى الداخلية المتناحرة وبالتالي تعدد الولاءات للقوى الخارجية الطامعة مما يؤدي الى امكانية تدخل هذه الدول او القوى والضغط عن طريق اعوانها في تسيير البلد وفق مصالحها واهوائها فضلا عن امكانية اقتطاع اجزاء من هذه الدولة القومية وضمها اليها ، فضلا عن إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة جوانبها (خاصة الجانب المالي) فإنه من المتوقع تسارع عملقة رأس المال واحتواء الشركات المتعددة الجنسية المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا أن خطورة هذا النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادي والاجتماعي بل ستتعدى إلى البعد السياسي. فهذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير في سيادة الدول وتلزمها بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساسا للسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي ،وكذلك لابد من الأشارة الى الدور الغربي في تقسيم المناطق بشكل يخادم مصالحها ويحقق امتيازاتها الاقتصادية حيث قامت بالجمع بين شعوب واعراق مختلفة داخل حدود غير طبيعية ومصطنعة ،شكلت ومازالت اسبابا للتنازع الداخلي والخارجي والتوتر على الحدود والمناطق ،مثل العراق وسوريا والكويت وغيرها ،لكن ثمة دول اخرى بالمقابل مثل سنغافورة ،وماليزيا او تنزانيا ، تنسجم شعوبها على نحو جيد على الرغم من الاختلاف ووجود جماعات قومية متعددة ،كما آلفت الولايات المتحدة الامريكية وكذلك استراليا ، آلفت بين تجمعات بشرية ضخمة واممًا متحدة من تنوع نوعي اولي ضخم (الاطرش، 2000، صفحة 414) كذلك (بركة، 2016، الصفحات 13-14).

الخاتمة:-

تعد النزاعات الداخلية من اهم المخاطرالتي تواجه الدول بشكل عام والدول القومية بشكل خاص ،ونظرا لخصوصيتها وتكوينها المبني على عوامل متفاوتة من دولة لاخرى ومن بيئة لاخرى بل انها تعد نقطة الصفر بالنسبة لامنها القومي ووجودها وذلك لما يتبعها من تداعيات تؤثر سلبا على تكوينها الحضاري وبنائها السكاني .تناولت هذه الدراسة بشكل نظري وفكري النزاعات الداخلية وانواعها ومايشابهها من المفاهيم ،وتأثير هذه النزاعات الداخلية على الدولة القومية ،واسبابها والأثار المترتبة عليها ،واكثرها تأثيرا وهو التأثير السياسي والذي يترتب عليه ،اسقاط وترهل البنى الفكرية التي بنيت عليها هذه الدول ذات الخصوصية ،والتي تؤدي الى عدم الاستقرار المجتمعي واشاعة الفوضى وانعدام الامن ،والخطورة في الأمر ان هذه الدول تتعرض بمسماها القومي لعدة جوانب فكرية وتتشدق بافكار كانت ومازالت تشكل عواملا فاعلة في اثارة النزاعات ،ففي حين انها قائمة على فكرة القومية والتي تفترض الاشتراك في الدين واللغة والرغبة في العيش معا والجغرافيا و والعرق ،فان هذه العوامل هي ذاتها كانت ومازالت مجتمعة او منفردة من اسباب النزاعات والاقتتال والتي تؤدي الى تفتتها وتمزقها ،فان النزاعات الدينية والعرقية والمذهبية وضعف وتلاشي الرغبة في العيش معا،ادت الى ضعف تماسك هذه الدول وانهيار انظمتها وافولها وتمزقها ، غير ان هذه الشعارات لها زهوها وبريقها الدائم في دول اخرى تستخدم سياسيا واجتماعيا لحصد المكاسب الانتخابية وتلميع الشخصيات السياسية في اوقات حاجتها . وتجر هذه النزاعات على الدول القومية انواعا من المشاكل الاقتصادية والفقر والبطالة والمديونية والتخلف عن الركب الحضاري، والاخطر هو ماتسببه من تدخل خارجي للدول الاخرى بالقوة العسكرية والاحتلال، وحجة حقيقية لابتلاع هذه الدول وتمزيقها ونهايتها والتي لطالما وقفت خلال وقت المد القومي المتصاعد من القرن الماضي بوجه الاستعمار والتدخل الخارجي، وما تشهده كذلك حاليا منطقة الشرق الاوسط عامة من التدخل الخارجي خير مثال في سوريا والعراق وليبيا والسودان وغيرها من الدول .والتي تواجه خطر التقسيم وخطط اعادة ترسيم الحدود الجغرافية في المنطقة بفعل القوة والتدخل وحماية نفوذ الدول الكبرى.

ان العولمة ليست سببا وحيدا لأفول المد القومي وانما كانت ومازالت النزاعات الداخلية هي السبب الاكبر والاوضح لسحب هذه الدول لهاوية التمزق وبالنهاية ،انها ستكون جزءا من مشروع الدول العظمى في تنفيذ مخططاتها وحماية مصالحها في المنطقة لاسيما

وان هذه الدول لاتملك بديلا حضاريا ولا مشروعا فكريا ولا حتى نخبا سياسية قادرة وتستطيع ان تتصدى لخطر التمزق والتميع والتقسيم والنهاية المحتومة.

النتائج:

1. ان موضوع هذه الدراسة، قد تدرج بشكل فكري ونظري تقصدت خلاله الابتعاد قدر الامكان عن التوغل في الاحداث والامثلة (الا ماندر) خشية الابتعاد عن جوهر الموضوع والدخول في مسار اخر وبعد الانتهاء من البحث تم التوصل الى مجموعة من النتائج وهي :
2. إن العوامل والمحركات الداخلية، تؤكد أن لابد ان تكون هناك طرقا وآليات لحل النزاعات الداخلية، تتركز على أسس التفاهم والقبول والاستماع الى الاخر، والمصالحة ما بين النظام السياسي والجماعات والشعب في داخل الدول ومكوناتها القومية المختلفة ،على أساس من الحرية والاختيار الحر والتشارك في اتخاذ القرار وحرية التعبير؛ وذلك حتى يمكن إيجاد بيئة وقائية لمقاومة اسباب النزاع في الداخل والخارج. وان تتأقلم هذه الدول مع المتغيرات الدولية ومقتضيات العولمة والتداخل الفكري والتلاقح الحضاري لتنقذ ما يمكن انقاذه من الوشائج بين مواطنيها .
3. ضرورة التفكير في طرق ومجسات "للرصد المبكر" التي ترصد وتستكشف بوقت مبكر ألاسباب أو المحركات للنزاعات قبل توسعها وتطور ضررها إلى مراحل تؤدي بها إلى مرحلة العنف. بالاعتماد على المجسات الخاصة بالرأي العام والصحافة والمنظمات المدنية وردم الهوة الناتجة بين السلطة والشعب قبل التشظي والذهاب للنزاع الذي تكون نتائجه سلبية وخطيرة .
4. مفهوم النزاعات الداخلية يتميز بالشمولية، ويتجاوز بمفهومه الصدامات العنيفة، كما يعتبر العنف الذي يعتبر الحرب من أعلى مستوياته، مما يشكل خطرا داهما على وجود واستقرار الدول ،وتبقى اثاره لمدد طويلة تشعل التوترات بين فترة واخرى وقد يترتب عليها مستقبلا اوضاعا تؤدي الى تمزق الدول وربما فشلها .
5. تتميز الأزمات الداخلية بعنصر المفاجئة، وهو أوسع من كونه حالة تشدد بين طرفين كما الحال في التوتر وهو يمثل مسارا يعكس نهجا معينا تتبناه الاطراف في علاقاتها البينية، ما دامت هذه الاطراف تهتم بتحقيق غاياتها وحماية مصالحها، وتتجاهل أو تقلل من مصالح الاطراف الاخرى، وقد تلجأ الى القوة والحرب لتسويته، أو أزمات لتحويله، أو توترات للتأثير على اتجاهه.

6. يرى بعض الباحثون ومنهم (ثييري وولتن)،ان الدولة القومية كانت تمثل خط الدفاع الأخير امام مد العولمة ،والتي من اهم مظاهرها وجود التوترات ،وان المحصلة الأكيدة هي ان الدول والمجتمعات في طور مرحلة انتقالية خطيرة ،الا انه ليس بالامكان بعد توقع عدم وجود الدول والبلدان ،وكانها حلول مؤقتة بمواقف تأريخية معينة يمكنها فقط المساعدة على التعامل مع الانتقال الى اي مرحلة قادمة فيما بعد .

التوصيات:

1. أن تكون السلطة نابعة من الشعب وممثلة لكل كياناته ولايكون ذلك الا من خلال انتخابها بشكل ديمقراطي ومدروس بحيث تمثل ابناء الشعب بمختلف مكوناته القومية والعرقية والدينية .
2. نشر الوعي الثقافي بين ابناء الدولة القومية وعلى كافة المستويات والشعبية منها على وجه الخصوص بنتائج النزاعات ايا كان نوعها والمصير الذي يمكن ان تؤول اليه الدولة في حال استمرار النزاعات من خلال الاستفادة من التجارب التأريخية في هذا المجال .
3. أن يكون الخيار السلمي هو الأساس والمبدأ في سياسة النخبة الحاكمة .
4. أن يكون السلاح محصورا" بيد السلطات المختصة بالدولة .
5. القضاء على كل مظهر من مظاهر العنف التي يمكنها اذكاء الكراهية والنزاعات والخلافات بين ابناء الدولة .
6. انماء روح المواطنة والتأكيد على الهوية القومية والوطنية العليا وتنمية المشتركات بين ابناء البلد الواحد وتعزيز الهوية الوطنية .
7. التأكيد الممنهج والمخطط له لأحياء الشخصية الوطنية وبيان خطورة الاختباء خلف الهويات الجزئية الدينية والطائفية والعرقية والفئوية والحزبية ومنع المظاهر التي تعزز هذه الهويات الفرعية والتي عادة تتجه لها الاقليات في اوقات معينة .
8. اصدار التشريعات المناسبة والتي تمنع الأحزاب السياسية والتجمعات والمليشيات من اذكاء روح التفرقة والتناحر وبث الكراهية بين مكونات الشعب ومنع استغلال الفوارق والانقسامات واستخدامها لتحقيق اهدافها وتفعيل هذه التشريعات لردع الجهات التي تكون الانقسامات بين الشعب فرصة مناسبة لها لاستغلالها في اوقات الانتخابات وتحصيل الاصوات واستبدالها بكل مامن شأنه ان يوحد ابناء الوطن الواحد واحترام اختلافاته وتوجهاته والاستفادة منها بشكل ايجابي .

9. احترام القوميات الأخرى المتواجدة في الدول متعددة القوميات وايلاء الأقليات الأهتمام والرعاية ومنحهم التمثيل المناسب في السلطات الثلاث وعدم اهمال هذه الاقليات سواء كانت قومية او دينية او عرقية وعدم الاستئثار بالسلطة والذي سيقود الى الاستبداد بها وجر هذه الدول الى الهاوية.

المصادر:-

القران الكريم

1. Alfred، C. (1969). The nation state and national Seft-determination . London : collins clear.
2. ابراهيم غرايبة. (2007). ظاهرة الحرب عرض لكتاب غاستون بوتل ظاهرة الحرب . -: موقع الجزيرة نت.
3. ابو ياسر ابو حسن. (2008). ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي. الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية.
4. احمد صدقي الدجاني. (2000). العرب ودائرة الحضارة الانسانية . -: المستقبل العربي.
5. احمد غزال. (2008). اثر العولمة على الدولة القومية رسالة ماجستير . الجزائر: كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر.
6. احمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصر . القاهرة : عالم الكتب ط1 مجلد 1.
7. احمد يوسف احمد. (2001). النظام العربي وافاق المستقبل. عمان: محاضرة القيت في منتدى عبد الحميد شومان.
8. اسماعيل صبري مقلد. (1979). الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية . بيروت : وؤسسة الابحاث.
9. اسماعيل صبري مقلد. (1989). نظريات السياسة الدولية . الكويت: جامعة الكويت .
10. السيد عليوه. (1997). ازمات وكوارث. القاهرة: مركز القرار للاستشراق.
11. الكريم القران. (2000). القران الكريم . بغداد: الدار الوطنية للطباعة والنشر.
12. المصطفى ولد السيد محمد. (2004). الاثار السياسية والاقتصادية للديون العربية . -: موقع الجزيرة نت.

13.امجد علي حسين. (2010). الفيدرالية كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية العراق انموذجا -رسالة ماجستير. رسالة ماجستير مقدمة في كلية القانون والسياسة -جامعة دهوك : مجلة العلوم الانسانية .

14.ج جان مولي مولر، و ترجمة محمد علي عبد الجليل. (22 3، 2005). قاموس اللاعنف . تم الاسترداد من http//www.maaber.org/nonviolence-a/conflit-a.ht.

15.جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، و ترجمة د.وليد عبد الحي. (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الكويت: ط1 كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

16.د.السيد عليوه. (1987). صنع القرار في منظمات الادارة العامة . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

17.د.حسين عمر الشيخاني. (2009). الدبلوماسية واهميتها كوسيلة لحل المنازعات الدولية سلميا . اربيل العراق: مركز ابحاث القانون المقارن ط3.

18.د.منير محمود بدوي. (1997). مفهوم الصراع دراسة في الاصول النظرية للاسباب والانواع. عمان: مجلة دراسات مستقبلية.

19.زايد بن عيسى. (2017). التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، اطروحة دكتوراه . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعةمحمد خضير ،سكرة : جامعة محمد خضير .

20.سامي الخزندار. (2004). اسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية. -: الجزيرة نت.

21.سعد حقي توفيق. (2010). مبادئ العلاقات الدولية. بغداد: المكتبة الاقانونية.

22.عبد الوهاب الطيب البشير. (2009). الاقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في اثيوبيا . الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية.

23.عدنان السيد حسين. (1997). النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

24.عمر عبد الحفيظ شنان. (2015). نزاعات الدولة الداخلية الاسباب والتداعيات. الاسكندرية ،مصر: دار الجماعة الجديدة .

25.غالينا ليبيموفا ترجمة د.نزار عيون السود. (2007). سيكولوجية النزاع . دمشق: مطبعة اتحاد كتاب العرب .

26.لماني نور الهدى، و حبيب نسيمة. (2020). اشكالية الدولة القومية في المشرق العربي مصر انموذجا . الجزائر: رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد بو ضياف .

27.لويس معلوف. (1960). المنجد في اللغة . طهران: مطبعة منفرد ط35.

28.محمد ابو بكرعبد القادر الرازي. (1981). مختار الصحاح. بيروت: دار الكتاب العربي ص 654.

29.محمد الاطرش. (2000). العرب والعولمة ما العمل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

30.محمد بركة. (2016). نهاية الدولة القومية بعد العولمة. -: دورية الحوار المتوسطي.

31. محمد شريف بسيوني. (2009). الديمقراطية من المبادئ الى الواقع الحي. -: internationalman-rights-law-stitute.

32.محمد نور البصراتي. (2019). النزاعات الداخلية ومسارات اعادة الاعمار في الدول العربية . القاهرة: مجلة كلية السياسة والاقتصاد.

33.مصطفى عثمان اسماعيل. (2014). ادارة النزاعات بين الاسلام والغرب . القاهرة: مكتبة مدبولي.

34.مقلد اسماعيل صبري. (1991). العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

35.منير محمود بديوي. (1997). مفهوم الصراع دراسة في الاصول النظرية للاسباب والانواع. عمان: مجلة دراسات مستقبلية.

36.ناصيف يوسف متي. (1985). العلاقات الدولية . بيروت لبنان: دار الكتاب العربي.

37.المسكيني فتحي .(2020).الحرب والدولة القومية وتكون نظام العالم الحديث . جامعة تونس .المنار.

38.عادل .علي .(2016). ماهية الدولة القومية الحديثة . اضاءات نت .

39. صالح.محسن محمد .(2014). الصراعات الطائفية والمذهبية .رؤية تاريخية. الجزيرة نت .

The impact of Internal Conflicts on the Rupture of the Nation-State

Suhad Salih AL-Daly
College of Education for Pure Sciences
Karbala University
suhad.s@uokerbala.edu.iq

Keywords: conflict. Nation state. Conflict. Minorities

Summary:

of the most important phenomena that Abstract: Internal conflicts are considered one almost do not separate any of the countries of their various types، history and strength. These conflicts certainly negatively affect all joints of states and their social and political systems، institutions، work and strength. Therefore، it was useful to address a specific aspect of these conflicts، which are internal conflicts and know Its impact on the joints of the state، especially the nation-state، which is almost one of the most affected types of states by these conflicts because of its effects on its disintegration and liquefaction، and even its end. Therefore، this research had defined the conflict and its difference from the suspected terminology and dealt with its various types، according to what the researchers classified Then it was necessary to study the various internal and external factors and international factors، which are an important reason for the existence of these conflicts and their fueling and intensity and their various effects on the existence of the nation-state. The research has many sources that varied between books، treatises، publications and periodicals. The research also concluded a set of important results and recommendations.